الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.52

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة 52

الاثنين، 13 آيار/مايو 2024، الساعة 15/00

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد فرانسيس ..... (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لاباسوف (أوزبكستان).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 5 من جدول الأعمال (*تابع*)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة نجي هيدارا (غامبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود غامبيا أن تعرب عن عميق امتنانها وخالص تقديرها للرئيس على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

من المؤسف أن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة لا تزال تنعقد للنظر في قضية فلسطين ومحنة شعب فلسطين، دون أن تلوح في الأفق نهاية واضحة. فبينما نتكلم الآن، تقع منطقة شرق رفح – حيث فرّ الكثير من لاجئي غزة كونها المنطقة الآمنة الوحيدة للمدنيين – تحت حصار القوات الإسرائيلية التي دخلت معبر رفح بقصد إبادة المدنيين الأبرياء دون إيلاء اعتبار لدعوة المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار امتثالا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولا بد من إدانة الفظائع التي ترتكبها إسرائيل ووضع حد لها.

وهنا يجدد وفد بلدي دعوته إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار لإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأساسية، لجميع المدنيين المتضررين وتهيئة بيئة مواتية لإجلاء المدنيين بشكل آمن، بما يتماشى مع قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونعرب عن تعاطفنا مع أسر الآلاف من النساء والأطفال الذين أصيبوا بأمراض معدية وأولئك الذين تأكدت وفاتهم أو لا يزالون يحتضرون في المستشفيات وتحت الأنقاض دون تلقي الرعاية الواجبة جراء النزاع. ولا يمكن لأي طرف ادعاء النصر في ظل مقتل أكثر من 000 36 شخص، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة والصحفيون والعاملون المتطوعون في مجال تقديم المساعدات الإنسانية. وإنه لمن غير المقبول أن يستمر ذلك العقاب الجماعي. فالحالة مروعة ولن يسفر دخول القوات الإسرائيلية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

إلى رفح سوى عن تفاقم النزاع والتسبب في كارثة إنسانية. ولا بد أن ينتهي الحصار بوقف فوري لإطلاق النار.

ولن يتسنى التوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلا بالتسوية السلمية. ولذلك يؤسفنا أن يواصل مجلس الأمن، نتيجة ممارسة حق النقض، التنصل من مسؤوليته عن إنقاذ أرواح الأشخاص العزل من خلال تحقيق وقف دائم لإطلاق النار من شأنه أن يفسح المجال لإجراء حوار سلمي. إن المجتمع الدولي مدين للبشرية بأن يقف بشكل جماعي في وجه الغضب الانتقائي وتراتبية الرحمة التي تميز بين الشعوب والمجتمعات والأديان، وأن يتعامل مع طرفي النزاع بشكل موضوعي وعادل وأن يعطي فرصة للسلام.

وتعود جذور هذا النزاع الدائر إلى الاحتلال غير القانوني الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية والقمع الذي يتعرض له الفلسطينيون. ولا بد من إنهاء الاحتلال ووضع حد لذلك القمع. ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب الاستثمار في تحقيق السلام. وعلينا نحن، المجتمع الدولي، أن نجدد استعدادنا لتنسيق جهودنا الرامية إلى التمكن، دون تأخير، من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016) ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية لعام 2002. ويجب أن نواصل بدأب جهودنا الجماعية لتحقيق حل الدولتين، الذي تعيش بمقتضاه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967.

وفي الختام، يتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بدولة فلسطين شريكا متساويا للأمم المتحدة يتمتع بصوت متساو وبذات المكانة والامتيازات التي تتمتع بها كل دولة عضو، وفقا للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة. وتقف غامبيا إلى جانب دولة فلسطين وقد صوتت لصالح القرار دإط–23/10. وسيظل التزام غامبيا بتحقيق السلام والأمن العالميين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتطوير التدريجي للقانون الدولي وتعزيزه وتنفيذه ثابتا لا يتزعزع.

السيد كاتانغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تشيد جمهورية تنزانيا المتحدة بقرار الرئيس باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة من أجل التداول بشأن انضمام فلسطين إلى عضوية منظمتنا، الأمم المتحدة. وكان من الممكن أن تكون هذه الجلسة أكثر بهجة لو نجح مجلس الأمن في التوصية بانضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة في جلسته التي عقدها في 18 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609).

وربما كنا سنشهد إقرار الجمعية العامة عضوية فلسطين في 10 أيار/مايو وسنرحب بالعضو رقم 194 في منظمتنا. بيد أن مجلس الأمن حرمنا مع الأسف من تلك البهجة.

وتتيح هذه الجلسة الطارئة في الأساس فرصة للدول الأعضاء للتنفيس عن إحباطها واستيائها إزاء عجز مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المسائل التي تهم غالبية أعضاء المنظمة. ولذلك من الملائم إلى حد كبير أن تتداول الجمعية العامة بشأن هذه المسألة وتعرب عن استيائها وتطلب إلى المجلس إعادة النظر في المسألة بشكل إيجابي، كما فعلت يوم الجمعة الماضي (انظر A/ES-10/PV.49) في قرارها دإط–23/10. وعلاوة على ذلك، يحق للجمعية العامة أن تتخذ إجراءات، في نطاق الميثاق، لمنح الحقوق والامتيازات للدول المراقبة، كما فعلت مع فلسطين.

وقد يقول البعض إن اتخاذ القرار لن يغير الواقع في الميدان؛ وربما لن يفعل. فهل يعني ذلك أننا سنترك حالة العنف وانعدام الأمن في إسرائيل وفلسطين تستمر إلى الأبد؟ لا نعتقد ذلك. فمن المؤكد أن ثمة طريقة لإنهاء حالة انعدام الأمن والعنف المتكرر الذي تسبب في معاناة وحشية للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ويتعين علينا أن نبذل المزيد من الجهد من أجل إحلال السلام وتحقيق حل الدولتين الذي طال انتظاره.

وختاما، لا ينبغي تجاهل صوت الجمعية العامة. ويجب على كافة الأطراف المعنية بالحالة في الشرق الأوسط أن تسعى إلى تحقيق سلام مستدام وشامل للجميع. وعلينا أن نضاعف جهودنا في سياق إصلاح مجلس الأمن على نحو يجعل الحد من استخدام حق النقض هدفا سهل المنال في أقرب وقت ممكن.

السيد بخيت (السودان): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة في إطار استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. وينضم السودان إلى بيانات مجموعة الدول العربية (انظر A/ES-10/PV.49) وحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي (انظر A/ES-10/PV.50).

ويرحب السودان باعتماد الجمعية العامة في 10 أيار/مايو القرار دإط-23/10 الذي حاز على تأييد 143 دولة وأوصى مجلس الأمن بإعادة النظر في قبول طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ونحيي كافة الجهود الدبلوماسية وجهود الوساطة المبذولة لمنع تمدد وتوسع النزاع وإيجاد حل سلمي لهذه القضية. إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو أولى الخطوات نحو منح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة المكفولة بموجب القانون الدولي والطبيعي وميثاق الأمم المتحدة. كما أنه يدعم حل الدولتين وإطلاق مفاوضات سياسية بناءة وجادة تفضي إلى تلبية مطالب وطموحات الشعب الفلسطيني.

إننا نعيش في عالم متغير يزداد فيه الوعي بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي هذا السياق، يؤكد السودان دعمه الكامل لطلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، كما يدعو إلى وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية والإغاثية اللازمة إلى قطاع غزة دون عوائق وبشكل كاف ومستدام.

وليس من سبيل لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة كاملة، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف، والعيش في سلام وآمن وفقا للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والمرجعيات الأخرى. إن عدم تنفيذ تلك القرارات ومنع قيام الدولة الفلسطينية سيؤديان إلى إطالة أمد النزاع وزيادة المعاناة والكوارث والأزمات الإنسانية وانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة.

وختاما، لقد حان الوقت لرفع هذا الظلم ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة التي يقرها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

السيد السعدي (اليمن): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة.

وينضم وفد بلدي إلى بيانات كل من المجموعة العربية (انظر A/ES-10/PV.49) ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50).

لقد قدمت المجموعة العربية القرار ES-10/23 الذي يوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في طلب دولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بعد استخدام حق النقض ضد مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن من الجزائر نيابة عن المجموعة العربية الذي جسد تطلعات الشعب الفلسطيني المستحقة في نيل دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بعد عقود من الظلم والاضطهاد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك حرمانه من أبسط حقوقه لأكثر من 75 عاما من الاحتلال وحقه في تقرير المصير والاستقلال.

وسيسجل التاريخ بأحرف من نور مواقف كل الدول الأعضاء المحبة للسلام والعدالة والمتمسكة بمبادئ الميثاق والحقوق المتساوية لكل الشعوب في العيش في حرية وكرامة واستقلال، التي صوتت لصالح القرار 23/10-طإد ولصالح حقوق الشعب الفلسطيني لترسل رسالة موحدة وواضحة إلى مجلس الأمن تجسديا للإرادة الدولية لدعم ونصرة الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وترسل الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتمادها القرار A/ES-10/23 رسالة واضحة أنه من غير المقبول أن يظل مجلس

الأمن رهينا للحسابات السياسية والمصالح الضيقة التي تتجاهل مطالب أكثر من 140 دولة اعترفت بدولة فلسطين وأن يتجاهل الحق الإنساني والقانوني في تقرير المصير وحل الدولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار 2334 (2016)، وقرارات الجمعية العامة التي نصت جميعها على حق الشعب الفلسطيني في نيل كرامته وحقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ومن غير المقبول أخلاقيا وإنسانيا وقانونيا أن تستمر دولة الاحتلال الإسرائيلي في ارتكاب الجرائم الوحشية والمجازر اليومية بحق المدنيين الفلسطينيين، ومعظمهم من الأطفال والنساء، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وكل الأعراف والمواثيق الدولية، ومنع دخول المساعدات الإنسانية والتهجير القسري للفلسطينيين عن أرضهم ووطنهم، بل والتهديد بالهجوم البري على مدينة رفح، الملاذ الأخير لأكثر من 1,5 مليون نازح فلسطيني، الأمر الذي سيسبب كارثة إنسانية غير مسبوقة لأن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تعتقد أنها فوق القانون وأن المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، عاجز عن إيقاف حربها وجرائمها وانتهاكاتها الوحشية بحق الشعب الفلسطيني ومحاسبتها عن هذه الجرائم.

ونجدد رفضنا لسياسة الانحياز والتستر على مخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتوفير الحماية لها على حساب أرواح أكثر من 35 000 شهيد وأكثر من 75 000 جريح، معظمهم من النساء والأطفال، سقطوا في غزة خلال أكثر من خمسة أشهر. ونرفض ازدواجية المعايير المتبعة التي تطيل أمد الصراع في ظل الفشل الذريع في تنفيذ أية قرارت متعلقة به منذ 75 عاما. ونطالب مجددا بالتنفيذ الكامل لقرارات المجلس 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024).

وختاما، نؤكد أننا سنستمر في بذل كافة الجهود لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية حتى يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته المناطة به؛ ويتم وقف إطلاق النار الدائم والفوري؛ ويُسمح لكافة المساعدات الإنسانية بالمرور إلى قطاع غزة دون عوائق؛ وتتوقف سياسة التهجير القسري ضد الشعب الفلسطيني؛ وتُوفر الحماية الدولية للفلسطينيين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وتُحاسب إسرائيل على كافة جرائمها التي ترتكبها بحق الفلسطينيين.

السيد كوستا تشافيس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس فرانسيس على استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

في البداية، تؤيد تيمور – ليشتي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/ES-10/PV.50).

إن تيمور – ليشتي بلد ولد من رحم النزاع، ولديه خبرة مباشرة في بناء السلام وحفظ السلام. وفي ظل نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف، ورثت تيمور – ليشتي رؤى لا تقدر بثمن بشأن تعقيدات الحرب وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد الحرب. وتضع هذه التجربة تيمور – ليشتي في موقع المؤيد القوي للسلام العالمي والداعم القوي للنظام الدولي القائم على القواعد.

وتأسف تيمور – ليشتي للعواقب المأساوية للنزاع المستمر منذ الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ولكن ينبغي عدم إغفال الخسائر المأساوية في الأرواح التي بلغت 000 35 فلسطيني بسبب الغزو الإسرائيلي.

لقد فكرت تيمور – ليشتي مليا من أجل التصويت لصالح القرار A/ES-10/23. فتيمور – ليشتي تؤمن، أولا وقبل كل شيء، بحق كل أمة على وجه الأرض في تقرير المصير وكذلك الحق في الدفاع عن النفس. ثانيا، تؤمن تيمور – ليشتي بالنظام الدولي القائم على القواعد ونظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف، الذي تحظى تيمور – ليشتي في ظله بالحرية التي تتمتع بها اليوم.

ولهذه الأسباب، فإن أهمية مشاركة فلسطين في دورات الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لتعزيز حل الدولتين الذي تشتد الحاجة إليه وللنهوض بالحوار والتفاهم المتبادل والتعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين.

ونظرا لعلاقة فلسطين الطويلة الأمد بصفتها مراقبا لدى الأمم المتحدة، فإن الارتقاء بمركزها في منابر الأمم المتحدة، على نحو ما دعا إليه القرار، يمكن أن يساعدها على إيصال شواغلها ووجهات نظرها بفعالية بشأن القضايا المحلية والإقليمية، وبالتالي المساهمة بشكل إيجابي في دعم حقوق وأمن كل من إسرائيل وفلسطين على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويستند دعم تيمور – ليشتي للقرار بقوة إلى تلك المبادئ الأساسية.

وتعتقد تيمور – ليشتي أن دعم القرار سيسهم في إيجاد حل للنزاع الذي لا ينتهي في الشرق الأوسط. فيمكن أن يستمر السلام – من خلال تعزيز الاحترام المتبادل، والاعتراف بحق كل منهما في الوجود، والتعاون – مما يتيح التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتعترف تيمور – ليشتي بحق أطراف النزاع في الدفاع عن أنفسهم ومصالحهم. ومن نفس المنطلق، تسلم تيمور – ليشتي أيضا بالحق غير القابل للتصرف لكل أمة في تقرير المصير والاستقلال. وتدعو تيمور – ليشتي كذلك إلى التعايش السلمي استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن حل الدولتين.

لقد حان الوقت الآن لأن تمضي الأطراف قدما، وتطلق سراح الرهائن بشكل نهائي، وتسحب قواتها العسكرية من غزة، وتسمح ببدء عملية سلام حقيقية.

وقد أثارت الأحداث الأخيرة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك التوغل في جنوب غزة وإغلاق قناة الجزيرة، مخاوف كبيرة على الصعيد العالمي. ويتطلب تصاعد العنف والأزمة الإنسانية في غزة اهتماما وتحركا فوريا من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو أطراف النزاع إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، لا سيما الأطفال والأيتام الذين هم الأكثر عرضة للخطر. ويجب أن تلتزم الأطراف المعنية بإنهاء دوامة العنف وحماية السكان المستضعفين والعمل على تحقيق سلام دائم.

وتحث تيمور – ليشتي جميع الأطراف على توحيد الجهود والدفع نحو تحقيق وقف مستدام لإطلاق نار. وإن بناء الثقة، والانخراط في حوار هادف، والسعي إلى إيجاد حلول سلمية خطوات حاسمة نحو تخفيف حدة التوترات وتهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات بناءة.

وتيمور – ليشتي على استعداد للتعاون مع أي مبادرات تعزز إجراء حوار حقيقي وتحقيق التفاهم والمصالحة. ولا يمكن تحقيق الاستقرار والازدهار الطويل الأمد للجميع إلا من خلال الجهود الجماعية والالتزام الحقيقي بالسلام من قبل أطراف النزاع.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لدومينيكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/ES-10/PV.51).

أود في البداية أن استحضر أحد الأسباب الأساسية لوجود هذه المؤسسة، وهو: إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب. وباعتبار مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، فإنه الجهاز الرئيسي المسؤول عن تحقيق هذا الهدف. ولكن مع كل يوم يمر منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك كل مشروع قرار فاشل داخل مجلس الأمن، تطفو على السطح التصدعات داخل نظامنا المتعدد الأطراف، مما يزيد من تفاقم عدم ثقة المجتمع الدولي بالأمم المتحدة.

والمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة صريحة في نصها على أن باب العضوية مفتوح أمام جميع الدول المحبة للسلام التي تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق. ولا توجد دولة فوق هذا الحكم، ولا يحق لأي دولة أن تستغل امتيازاتها للتصرف كعائق غاشم أمام تطلعات دولة أخرى.

وفي هذا السياق، نعرب عن خيبة أملنا إزاء استخدام حق النقض في مجلس الأمن في 18 نيسان/أبريل 2024 بشأن بند جدول الأعمال المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة" (انظر S/PV.9609) لعرقلة التطلعات المشروعة لدولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. إن هذه القضية هي إحدى القضايا التي

تدعم الضمير الأخلاقي للمجتمع الدولي. إنها مظهر من مظاهر سعي فلسطين إلى تحقيق الكرامة والسيادة وإعمال الحق في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

ولهذا السبب شارك وفد بلدي في تقديم القرار دإط-23/10، الذي يمنح دولة فلسطين حقوقا وامتيازات إضافية من شأنها تعزيز مشاركتها في أعمال الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الجمعية أو غيرها من أجهزة الأمم المتحدة وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة. فهذه المبادرة تقربنا خطوة نحو منحها العضوية الكاملة، لكنها لا تزال غير كافية.

إن حق النقض مسؤولية وليس امتيازا مطلقا. ويتعارض استخدامه لتعزيز برامج قومية أو سياسية ضيقة على حساب رفاه الدول الأخرى مع واجب المجلس في الاضطلاع بولايته نيابة عن عموم الأعضاء وفقا للفقرة 1 من المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة. فلا يمكن ممارسة حق النقض لتقويض إرادة المجتمع الدولي أو انتهاك القانون الدولي.

إننا بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مجلس أمن فعّال وكفؤ ومسؤول، وليس إلى مجلس متفرج. فما برح الشعب الفلسطيني يعاني لفترة طويلة جدا من الاحتلال غير القانوني ونزع الملكية والسياسات الاستعمارية الاستيطانية القاسية التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الراسخة والملزمة قانونا. ويساهم تأخرنا في الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة في تكريس الوضع الراهن المسموم الذي يشكل سببا جذريا للنزاع المستمر. ولذلك، فإننا ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى القيام بواجباتهم بصفتهم القائم على حماية الأمن والسلم الدوليين، وإعادة النظر بشكل إيجابي في طلب فلسطين المشروع لقبولها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد دعمنا لحل الدولتين الذي من شأنه أن يضمن أن تعيش كل من إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967. وكل دولة لديها هذا الطموح تستحق أيضا أن تحققه.

السيدة كامبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس فرانسيس على عقد هذه الجلسة العامة للدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

لا يزال النزاع في غزة مستمرا منذ أكثر من سبعة أشهر، والأزمة الإنسانية التي تسبب بها تزداد تدهورا.

كما أنه ثمة احتمال أن يزداد عدم الاستقرار في المنطقة وخارجها. وفي هذا السياق، نرى أن اعتماد المجلس للقرار 2728 (2024) خطوة إيجابية.

وقد عبرت قيادتنا بوضوح عن موقف الهند من النزاع في أكثر من مناسبة. وأود أن أكرر التأكيد على النقاط الرئيسية.

أولا، أدى النزاع الدائر بين إسرائيل وحماس إلى سقوط خسائر كبيرة في أرواح المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. والأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك غير مقبولة تماما. وعلى هذا النحو فقد أدنّا بشدة مقتل المدنيين في النزاع. ويجب احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من قبل الجميع وفي جميع الظروف.

ثانيا، إن الهجمات الإرهابية التي وقعت في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر كانت صادمة وتستحق إدانتنا القاطعة. فلا يمكن أن يكون هناك مبرر للإرهاب واحتجاز الرهائن. وللهند موقف ثابت ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ثالثا، لا تزال الحالة الإنسانية في غزة مترديةً. ولا بد من زيادة المساعدات الإنسانية لسكان غزة على الفور من أجل تجنب زيادة تدهور الوضع. ونحث جميع الأطراف على التكاتف في هذا المسعى. كما نرحب بجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الصدد. وقد قدمت الهند مساعدات إنسانية لشعب فلسطين وستواصل تقديمها. ونلاحظ قيام السلطات الإسرائيلية مؤخرا بتيسير تدفق مزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة.

رابعا، أكدت قيادتي مرارا وتكرارا على أن حل الدولتين الذي يتم التوصل إليه من خلال مفاوضات مباشرة ومجدية بين الجانبين بشأن

قضايا الوضع النهائي هو وحده الكفيل بتحقيق سلام دائم. وتلتزم الهند بدعم حل الدولتين حيث يتمكن الشعب الفلسطيني من العيش بحرية في دولة مستقلة ضمن حدود آمنة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات إسرائيل الأمنية. وللتوصل إلى حل دائم، نحث جميع الأطراف على تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف مفاوضات السلام المباشرة في وقت مبكر.

وفي الختام، أود أن أذكر أنه تماشيا مع موقفنا الثابت، فإننا نؤيد عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، ولذلك صوتنا لصالح القرار دإط-10/23، الذي اتخذ يوم الجمعة الماضي (انظر A/ES-10/PV.49).

ونأمل أن يعيد مجلس الأمن النظر في طلب فلسطين في الوقت المناسب، وأن تتم الموافقة على مسعى فلسطين لتصبح عضوا في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار مناقشة هذا البند. ووفقا لأحكام الفقرة 9 من القرار دإط-10/23، المتخذ في الجلسة العامة 49، المعقودة في 10 أيار/مايو 2024، ترفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة مؤقتا.

رفعت الجلسة الساعة 15/35.